

«الميثاق» تنشر نص قانون الحصانة

القانون من أعمال السيادة ولايجوز إلغاؤه أو الطعن فيه

يمنح الرئيس ومن عمل معه حصانة من الملاحقة القضائية والقانونية

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مشروع قانون بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية المقدم من الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية.

وأحال مجلس الوزراء مشروع القانون إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه، وكلف بهذا الخصوص وزير مجلسي النواب والشورى ووزير الشؤون القانونية بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية لإصدار القانون.

وفيما يلي نص مشروع القانون:-

مادة (٣) تسري احكام هذا القانون على الأفعال الواقعة قبل صدوره، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - صنعاء

بتاريخ الموافق

عبدربه منصور هادي

نائب رئيس الجمهورية

هذا وقد أحال مجلس الوزراء مشروع القانون إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه.

وكلف بهذا الخصوص وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى ووزير الشؤون القانونية متابعة استكمال الإجراءات الدستورية لإصدار القانون.

وحرصاً على أن يساهم كل أبناء الشعب اليمني في مسيرة البناء والتنمية.

واحتواءً للأثار التي نتجت عن الأزمة الداخلية التي حدثت الفترة الماضية وما نتج عنها.

وتجسيدا لروح التسامح الأصلية في عقل وضمير الشعب اليمني.

ونظراً لمقتضيات المصلحة الوطنية وبعد موافقة مجلس النواب.

أصدرنا القانون التالي نصه:

مادة (١) يمنح الأخ/ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - ومن عمل معه في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية خلال فترة حكمه حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية.

مادة (٢) يعتبر هذا القانون من أعمال السيادة ولا يجوز إلغاؤه أو الطعن فيه.

اللزامة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وأليتها التنفيذية الموقعتين في مدينة الرياض بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ووزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسفير الاتحاد الأوروبي المعتمدين في اليمن، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في الرياض والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر.

واستناداً الى ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢١ في فقراته الرابعة التي دعت كافة الأطراف في اليمن إلى الالتزام بتنفيذ تسوية سياسية قائمة على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي.

مشروع قانون رقم () لسنة ٢٠١٢ بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية

باسم الشعب:

نائب رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤م بشأن الإجراءات الجزائية.

واستناداً إلى ما ورد في البند ثالثاً من مبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أوجب على مجلس النواب بما فيهم المعارضة أن يقر القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية لرئيس الجمهورية ومن عملوا معه خلال فترة حكمه وعلى الفقرة التاسعة من الآلية التنفيذية للمبادرة التي أوجبت على الأطراف اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى

الجندي:المؤتمر بحاجة الى التعامل بحزم لمواجهة الإقصاء والتهميش

جمود الإعلام الرسمي

حالة الجمود والتفوق الرهانة التي يعيشها الاعلام الرسمي وبالأخص القنوات التلفزيونية كنتيجة طبيعية للأجراءات التي اتخذها معالي وزير الاعلام -للاسف الشديد- تظل أي هذه الحالة بعيدة عن اهتمام الصحافة التي طالما ظلت تشكو كثيراً من الاعلام الرسمي وطالبت بضرورة تحييده عن كافة التأثيرات الحزبية وطالبت غير مرة بأن يظل معبراً عن رأي وتطلعات وآمال رجل الشارع اليمني بحيث يكون أوبوه مشرعة لكافة الآراء وبالتالي يقدم الصورة الكاملة لطبيعة الزخم الشعبي ومشاركته الفاعلة في الحياة اليمنية.

هذه المطالبات لا ريب سرعان ما وجدناها تتبخر وتصبح شيئاً من الماضي، في الوقت الذي أصبحت حقيبة وزارة الاعلام بيد المعارضة سابقاً، وذلك على عكس ما كان يتوقع الناس ان تشهد الحياة الاعلامية زخماً جديداً على كافة جوانب العملية الاعلامية حتى يدللوا بهذا التجديد مصداقية شكواهم من الاعلام الرسمي، وقدرتهم على ايجاد اعلام رسومي أكثر التزاماً بمثل وقيم المهنية المرتكزة على الرأي والرأي الآخر والتعاضد والمسئول والمقدر مع مختلف القضايا اليمنية بما يعزز من تنمية وترسيخ وتجدير الوعي لدى الجماهير.



يحيى علي نوري

لكن شيئاً من هذا لم يحدث، وإنما للاسف الشديد تراجع كبير على مستوى الأداء الاعلامي حيث جمدت البرامج الحوارية والفاغوية بصورة فجة لاتعكس اي روح مهنية مسؤولة لدى متخذي قرار التجميد، بل تعكس حالة انتقام من هذه البرامج ومعدبيها ومقدميها.. وهذا أمر لا نقوله من باب التجني على أحد بل تؤكد المبررات التي حاول تسويقها اصحاب قرار التجميد وهي مبررات واهية ولا علاقة لها بالمهنية وقيمتها ومثلها.

مهما كانت الملاحظات التي رصدوها على هذه البرامج، إلا أنها لاتعطيهم الحق في تجميدها وخاصة انها برامج قادرة على استيعاب التطوير والتحديث ان كانت لديهم افكار تطويرية بالصورة التي تخلق لدى هذه البرامج المزيد من الفاعلية والتأثير الاتصالي والارتكاز على الرأي والرأي الآخر بما يتفق مع عظمة الممارسة الديمقراطية التي تعيشها البلاد.

أما ان يتم الاكتفاء بتجميد هذه البرامج فان ذلك لا تفسير له سوى معاقبة هذه البرامج والعاملين فيها وكذا افراغ القنوات الاعلامية الرسمية من رسالتها الوطنية، وتلك جريمة ليس في حق هذه القنوات فحسب وإنما في حق الشعب صاحب المصلحة الاولى من هذه القنوات التي يدعمها من قوته.

وخلاصة.. ان استمرار حالة الجمود والتفوق والانزواء للقنوات التلفزيونية الرسمية لن يخدم إلا اهدافا واجنده حزبية ضيقة تخشى الرأي والرأي الآخر وقررت اعفاء نفسها من هذه المهمة وفضلت ان تركز كل جهودها في ممارسة اعلام المزايمة والمنافكة السياسية عبر قنوات مأزومة متجردة تماماً من الرأي والرأي الآخر وغارقة في مستنقع المكايمة.. وان حالاً كهذا لن يستمر خاصة وان الرأي العام قد استوعب تماماً زيف شكوى المعارضة سابقاً على الاعلام الرسمي وهو زيف يمثّل نموذجاً حياً قضائياً عدة كانت المعارضة سابقاً ومازالت تشكو منها كاسلوب للمزايمة السياسية والاعلامية لإستعطاف الرأي العام.

وقال: علينا فعلاً أن نخرج المسلحين من المدن إخراج حقيقي وليس نوع من أنواع الغلاط. مشيراً إلى استمرارية وجود المسلحين في معظم شوارع محافظة تعز.

وكشف ناطق المؤتمر واحزاب التحالف الرسمي عن (٣٧) ضابطاً وجندي مختطفين في محافظة تعز ولا تعرف عنهم أسرهم شيئاً، بالإضافة إلى عدد آخر من المدنيين أيضاً. داعياً في الوقت نفسه اللجنة العسكرية إلى أن تسعى للبحث عن المفقودين وسرعة إطلاق سراحهم.

وتطرق الجندي إلى ما يحدث في محافظة عمران من احتلال الكثير من شوارع المحافظة ومصنع عمران بالبابات والمدربات من قبل عناصر تابعة للفرقة الأولى مدرع بقيادة حميد القشبي. وقال: يجب أن توجه اللجنة العسكرية تلك الجماعات بسرعة سحب الدبابات والمدربات من مصنع اسمنت عمران الذي يتكبد خسائر تقدر بـ ٤ مليون ريال نتيجة لتعطيل تلك الجماعات للمصنع. وقال: يجب أن يكون للجنة العسكرية مواقف واضحة وأن تقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت.

وجد الجندي التزام المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف الوطني بتنفيذ كل بنود المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية.

وطالب حكومة الوفاق الوطني بأن تجعل الاقتصاد أولاً وبعده السياسية، وقال: أمام حكومة الوفاق مهام جسيمة لا مفر لها والشعب اليمني بين أيدي المحتاجين. مشيراً إلى أن المؤتمر وحلفاؤه ملتزمون ببرنامج حكومة الوفاق، وقال إن رؤية المؤتمر هي الدفع نحو تعزيز الاقتصاد الوطني.

المؤتمر والتحالف يرفضان العمراي كناطق رسمي



الوفاق الوطني، وأضاف: نحن مع عودة الكوادر التي فصلت إلى أعمالها.

الافتقار إلى أن المؤتمر الشعبي العام يمتلك المئات من القيادات والكوادر الإعلامية ولو أراد العمل بالممثل في سياسة الإقصاء والتهميش والمظاهرات لما جلس العمراي وغيره في وزارته حتى نصف ساعة.

وطالب الجندي للجنة العسكرية بأن تخرج القوات المسلحة من عدن تماماً وقبل ذلك إخراج المسلحين المدنيين من المدن لاننا نريد مدن بلا سلاح ونريد شوارع آمنه ومفتوحة.

وأضاف: إن الوزير العمراي لا يستطيع أن يكون ناطقاً رسمياً للحكومة كونها حكومة وفاق وطني. وخاطب: أتمنى أن لا يكون العمراي كعنتر بن شداد على خطابات فخامة الرئيس كونه لا يزال رئيساً للبلاد حتى إجراء الانتخابات الرئاسية ولا يحق له أن يحذف خطابات الرئيس. مشيراً إلى وجود سلسلة من الإجراءات التي اتخذها العمراي وهي ليست مباشرة بالأمل.

وطالب الجندي بسرعة عودة الزميل علي الرعوي إلى عمله كرئيس لمجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، وقال: علينا أن نتبعد عن مثل هذه الأساليب التي لا تخدم حكومة

قال الاستاذ عبده الجندي الناطق الرسمي للمؤتمر الشعبي العام وحلفاءه: أن فكرة سفر فخامة الرئيس التي كانت محددة لفترة مؤقتة باتت اليوم مستبعدة لأن ذلك سيكون نزولاً وحلفاؤه الذين أكدوا اليوم أن بقاء فخامة الرئيس في اليمن يعد عاملاً مساعداً على إنجاح المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية.

وأكد الجندي في المؤتمر الصحفي الذي عقده الإبعاء الماضي: إن الرئيس سيبقى في اليمن ليرأس الحملة الانتخابية لعبدربه منصور هادي المرشح التوافقي لرئاسة الجمهورية، فيما سيكون عبده الجندي ضمن الحملة الانتخابية له.

وأشار الجندي إلى أن الجميع يسعى باتجاه أن يكون عبدربه منصور هادي هو الرئيس الانتقالي القادم لليمن لكنه اعتبر في نفس الوقت أن هادي مازال بحاجة إلى قليل من الحزم تجاه من يمارس اليوم سياسة الإقصاء والتهميش ويرفض رفع المسلحين وإزالة المتاريس والحواجر من شوارع العاصمة وبعض المحافظات. وناقذ الجندي سياسة الإقصاء والتهميش وبعض التصرفات الأخرى الشمولية التي يمارسها وزير الاعلام علي العمراي.

وقال: ليس من حق أن يصدر توجيهات إلى القنوات الفضائية الرسمية بعدم الحضور لمؤتمر الصحفي وتغليله كوني مازلت شريكا له في العمل من خلال منصبي كناطق لوزير الاعلام.

وتابع الجندي قائلاً أوامر الوزير العمراي عندما تمشي على قناة اليمن وسبياً والصحف الرسمية ولا تمشي أوامر بالمرغم من أني نائب وزير معين بقرار جمهوري كماهو وزير معين بقرار جمهوري.

الحكيمى: أنجزنا أكثر من ٧٠٪ من الاستعدادات للانتخابات

كتب بليغ الخطابي

تواصل عملية التهيئة والإعداد لإنجاز الاستحقاق الانتخابي المقبل «الانتخابات الرئاسية المبكرة» المحدد إجراؤها ٢١ فبراير المقبل.. وتحرص اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بكل قطاعاتها على إنجاز هذا الاستحقاق الديمقراطي بكل شفافية ونزاهة وحيادية ومهنية وفقاً للمبادئ والأهداف التي شكلت على أساسها اللجنة من منتسبي السلطة القضائية.. وأقرت لجنة الانتخابات عدداً من الخطط والبرامج الهادفة في إطار المهام والمسؤوليات المناطة بها لإنجاح الانتخابات المقبلة.. كما يتم استكمال عدد من الوثائق الطابعية.

وقال رئيس لجنة الانتخابات القاضي محمد حسين الحكيمى إن اللجنة أنجزت ما يزيد عن ٧٠٪ من المهام والإجراءات الخاصة بالاستحقاق القادم سواءً على صعيد توفير الوثائق والوسائل والمستلزمات الانتخابية والإرشادات التنفيذية للجان الانتخابية وتأمينها أو ما يتعلق بخطة التوعية وحشد الناخبين ليوم الاقتراع وأحداث زخم ديمقراطي واسع وضمان عملية رقابية واضحة وشفافة لهذا الحدث الذي يضاف إلى رصيد بلادنا الديمقراطية.



سجل الناخبين المصور وسجل النشر الآلي والجدول الانتخابية على مستوى كل صندوق.. كما يجري عمل ربط آلي بين اللجان الاضافية على مستوى كل محافظة بمرکز المعلومات التي يلبى تطلعات وطموحات العملية وشفافيتها.

وقال رئيس لجنة الانتخابات إن الاستحقاق القادم «الانتخابات الرئاسية المبكرة» تشكل عبئاً على اللجنة من حيث حشد وتوعية الناخبين لممارسة

الجان الانتخابية (الإشرافية والأصلية) وسيتم نشرها في الصحف الرسمية يوم غدٍ الثلاثاء.. وفقاً للكشوفات المرفوعة والمعتمدة من الأحزاب والتنظيمات السياسية «المؤتمر الشعبي وحلفاؤه، والمشارك وشركاؤه..» وأضاف بأنه سيتم استقبالها إلى العاصمة صنعاء لتدريبها وتأهيلها بما يمكنها من أداء مهامها واجباتها بكل شفافية ومسؤولية لإنجاح هذا الاستحقاق.. وأشار إلى طباعة وتجهيز

حقوقه الانتخابي في ظل مرشح توافقي وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وما اتفقت عليه الأحزاب السياسية وخلق حالة من الزخم الديمقراطي والانتخابي الذي يلبى تطلعات وطموحات العملية الديمقراطية ويدعم مسيرتها في البلاد.

ودعا الحكيمى الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المدنية والحقوقية الى استشرار مسؤولياتها

والعمل الى جانب اللجنة ومساندتها لتحقيق ذلك الهدف وخلق ثقافة انتخابية ووعي مجتمعي تجاه ممارسة كل من بلغ السن القانونية (١٨) عاماً حقه في الانتخاب والمشاركة الفاعلة في الاستحقاقات المختلفة.

ولفت القاضي محمد حسين الحكيمى الى حرص لجنة الانتخابات على إنجاز هذا الاستحقاق بضمان رقابة شعبية ومدنية واعلامية ودولية فاعلة وناجحة واتاحة الفرصة أمام مختلف القوى الحزبية والسياسية على الاسهام والمشاركة في هذا الحدث عبر تمكينها من الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بهذه العملية.. مؤكداً أن اللجنة تعمل بكل شفافية وملفات مفتوحة للجميع وليس لديها أي تحفظ.

ونوه الحكيمى بأنه تم تشكيل لجان انتخابية خاصة باستقبال من بلغوا السن القانونية ممن يحق لهم التصويت ومن يتواجدون في غير مراكزهم الانتخابية.. كما تم تشكيل لجان أخرى بالنازحين وفقاً للامكانات المحددة والكشوفات المرفوعة من الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين.